دراسة اقتصادية لتقدير أثر التضخم على أداء أهم القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي

أ.د / السيد حسن جادو
أستاذ الاقتصاد الزراعى – قسم الاقتصاد – كلية الزراعة بمشتهر جامعة بنها

أ. د / سعيد عباس محمد رشاد
أستاذ الارشاد الزراعى ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بمشتهر – جامعة بنها

أحمد عبدالسلام جغيف الناصري
بكالوريوس العلوم الزراعية – كلية الزراعة– جامعة تكريت
Corresponding author: ahmedsalam123@gmail.com

المقدمة :

يعد التضخم بمعدلاته غير الطبيعية أحد أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التى تعانى منها اغلب اقتصاديات دول العالم بوجة عام والدول العربية بوجه خاص، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وللوقوف على حقيقة أداء اقتصاد أي قطر، فلابد من التعرف علي مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي والطلب الكلي، كذلك انعكاسات الاختلال فى التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة والتي تؤثر على العلاقة بين العرض والطلب الكليين وأهم هذه المتغيرات المتحركة تتمثل فى معدل التضخم ونظام سعر الصرف وموقف الحساب الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالى، وأن أي انحراف في أي من هذه المتغيرات يؤثر مباشرة على المتغيرات الاخرى، فيتفاعل معها حجم الطلب الكلى وبالتالي يؤدي الي اختلال في التوازن بين الطلب والعرض الكليين، وينجم عن ذلك عدم استقرار فى نظام سعر الصرف وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الاسواق الخارجية فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري مما يترتب على ذلك تدهور البنيات الاساسية وتراجع فى الخدمات الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر.

ويعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يقاس بها مستوى الاداء الاقتصادي للدول لذلك نجد ان السياسات الكلية الاقتصادية دائما ما تعمل على السيطرة على المستوى العام للاسعار وذلك بتصميم سياسات معينة تعمل على خفض معدلاتها ، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن تأثيرها علي حياة المواطن اليومية. وفى السنوات الاخيرة أثر ارتفاع مستوى الاسعار فى حياة كل مواطن عربي نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية التى تعرض لها العالم العربي ، وتعانى اقتصاديات الوطن العربي من موجات تضخم مستمرة ، أذ يفقد التضخم الدخل قيمته الحقيقية وبالتالى يحصل الفرد على سلع وخدمات أقل مما كان يحصل عليه فى السابق بفعل العمليات التضخمية. ومن ثم يتطلب أن تتدخل الدولة بأدوات السياسة المالية من نفقات عامة وضرائب ودين عام والتى يكون هدفها المحافظة على المستوى العام للاسعار ، ومن ثم تخفض معدلاته أو متناقضة مع مستوى الاسعار وبالتالى يظهر تأثير عكسى على معدلات التضخم ، وهذا الامر حصل فى العديد من الدول العربية فكان للسياسة المالية دور مهم فى التعامل مع الارتفاع المستمر فى الاسعار ، اذ انعكست تأثيراتها على حياة المواطن العربي وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعا ملحوظا فى معدلات التضخم العالمية وصلت فى بعض الدول الى أرقام من خانتين ، بل وصل بعضها الى ثلاث خانات ، أثرت سلبا فى معدلات النمو خاصة فى الدول المتقدمة. رغم أن طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادى لا تزال محل جدل بين الاقتصاديين ، الا أن معظم الدراسات التطبيقية ، بما فى ذلك دراسات البنك الدولى ، توصلت الى نتيجة مفادها أن هناك علاقة وثيقة بين المعدلات المرتفعة للتضخم وتدنى معدلات النمو الاقتصادى، اذ ان تأثير التضخم فى النمو الاقتصادى يختلف بحسب اختلاف معدلات التضخم نفسها ، فقد وجد ان التضخم فى مستوياتها الدنيا ، وهذا حسب بعض الدراسات التى شملت الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية [1] .

مشكلة الدراسة :

نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية من حصار اقتصادى وضعف هيكلية الاقتصاد في العديد من الدول العربية (العراق والسودان) فضلا عن الحروب وقرارات الامم المتحدة والعقوبات الاقتصادية المستمرة ، علاوة على ذلك الفساد الادارى والمالى والوضع الامنى المتردى في العديد من الدول العربية ، هذه العوامل فى مجملها مارست ضغوطا على قرارات السياسة المالية بأدواتها المختلفة ، والتى كان لها تأثير متلائم مع معدلات التضخم تارة وغير متلائم تارة اخرى ، ومن ثم سببت قرارات السياسة تزايد فى المستوى العام للاسعار.

وبما أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وتأثيره على النشاط الاقتصادي للدولة من خلال آثاره على حركة الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال ومعدلات التضخم كل هذا يتطلب على السلطات النقدية القيام بالتسيير الجيد والكفء لسعر الصرف،

[1] محمد عبد الله الجراح ، *مصادر التضخم فى المملكة العربية السعودية* ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد الاول ، 2011 ، ص 139.

وتبعا لهذا سوف نقدم معالم الإشكالية كما يلي: **ينظر الي التضخم الي كونة ظاهرة اقتصادية ذات آثار سالبة على الاقتصاد بوجة عام في الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء وبالتبعية يتأثر الاقتصاد في الوطن العربي بوجة خاص منها آثار اقتصادية واخرى اجتماعية وسياسية وتكمن مشكلة البحث فى الاسئلة التالية :-**

1- ما هى الأسباب التى أدت الى التضخم فى الوطن العربي ولأهم الدول العربية التي اختاراتها الدراسة ومنها العراق؟
2- ما هى الآثار الناتجة عن التضخم فى الوطن العربي وأهم الدول العربية ومنها العراق ؟
3- ما هو تأثير سعر الصرف على التضخم في ظل الأوضاع المالية الراهنة ؟

يتفرع هذا السؤال إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الوطن العربي؟
- كيف يتأثر التضخم بسعر الصرف في الوطن العربي ؟

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من الجانبين التاليين وهما: الجانب العلمي تأتى الأهمية العلمية للبحث من خلال اضافتة كدراسة متخصصة تبنى على أسس علمية لتقديم علاج لمشكلة آثار التضخم في الوطن العربي، والجانب التطبيقي حيث تتبع الأهمية التطبيقية للدراسة من إمكانية الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها ، ويعكس تعامل السياسة المالية بأدواتها المتنوعة مع معدلات التضخم أهمية فى مجالات عدة منها : **منها ما هو إقتصادية** : من خلال المحافظة على المستوى العام للاسعار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

- **أهمية تحديد نسبة التضخم** حيث تستخدم البيانات التى تصدرها مؤشر أسعار المستهلك أو نسبة التضخم في عدة نواحي من قبل الحكومات والشركات، وتلعب دورا هاما في تحديد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للحكومات.
- يعد تحديد معدل التضخم مؤشرا هاما لأن معظم البنوك المركزية تستخدم التضخم لتحديد أسعار الفائدة وعادة ما يكون هناك نسبة تضخم مستهدفة من قبل البنوك المركزية، أغلب البنوك المركزية المتقدمة تتبع هذه الخطوة في محاولة لتحكم بالقوة الشرائية لعملاتها.
- **التضخم هو من أهم القضايا والأساسيات المؤثرة على الاقتصاد حيث يؤثر معدل التضخم على حياة الفرد** فاذا كانت فوق هذا المستوى فعادة ما يلجئ البنك المركزي لرفع الفائدة وذلك للحد من الإنفاق من ثم يحث المستهلكين على الادخار وبذلك يقل الطلب على السلع وتهبط الأسعار في النهاية والعكس إذا كانت نسبة التضخم اقل من النشبة المستهدفة.
- يساعد الشركات التي تستخدم مستوى التضخم لتحديد زيادات الأجور السنوية، ولكن خلال السنوات الأخيرة حيث أثار الركود الإقتصادى، فقد تراجعت بعض الشركات عن إتباع هذا النهج في تحديد زيادة الأجور وبالتالي لم تواكب ارتفاع الأسعار.

1- **إجتماعية للمواطن** : من خلال تحقيق مستوى مقبول من الاسعار ، وبالتالى يمتلك الفرد قوة شرائية تمكنه من العيش بكرامة وتقلل من الاثار الاجتماعية الضارة للتضخم.
2- **سياسية** : بغرض تحقيق استقرار سياسى من خلال رضا الفرد عن الحالة الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الي تقدير أثر التضخم على أداء أهم القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي مع التعرف تأثيرات ادوات السياسة المالية (نفقات عملة وضرائب ودين عام) فى معدلات التضخم فى الاقتصاد علي مستوي الوطن العربي وبالتركيز علي أهم القطاعات الانتاجية المختلفة في العراق. وكيفية تعامل الدول تأثيرات التضخم مع الوضع الاقتصادى فى الوقت الحاضر والمستقبل وكيفية تخفيض مستويات التضخم الى مستويات مرغوب فيها. ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية التالية:-

1- التعرف علي مؤشرات التضخم فى الوطن العربي وبالتركيز علي العراق.
2- دراسة للاهمية النسبية لاهم القطاعات الاقتصادية بالوطن العربي وعلي أهم الدول العربية المختارة بالدراسة وهي العراق .
3- دراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم علي أهم الأنشطة للقطاعات الاقتصادية بالوطن العربي وعلي أهم الدول العربية المختارة بالدراسة وهي العراق .
4- وضع بعض التصورات المستقبلية لعلاج الاثار السلبية للتضخم في الوطن العربي وأهم الدول العربية التي تضمنتها الدراسة.

فروض الدراسة :

تستند الدراسة الي فرضا رئيسيا يتمحور حول وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين أثر التضخم والنمو لأهم القطاعات الإنتاجية في العراق. ويندرج تحت الفرض الرئيسي مجموعة من الفروض التالية وهي:

- وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين أهم العوامل المؤثرة على التضخم فى العراق .
- وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين الآثار الناتجة عن التضخم فى العراق والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .
- وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين تأثير سعر الصرف على التضخم في ظل الأوضاع المالية الراهنة .
- وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين تأثير التضخم بسعر الصرف وحدوث التضخم في العراق

الطريقة البحثية:

استخدمت الدراسة عددا من المناهج البحثية الوصفية والتحليلية منها الاستقرائي والاستنباطي، والتاريخي، والإحصائي، بحيث يمكن استخدام بعضها في العرض والتوصيف والبعض الأخر في التحليل والتقدير للبيانات الثانوية ، وتستند الدراسة على عنصرين فى هذا الجانب الاول : نظرى يؤسس للظاهرة عبر المؤشرات والارقام القياسية ، والثانى : كمى يستند الى أدوات القياس الاقتصادى.

مدة البحث : يغطى البحث ثلاث فترات ، وهى : الاولى (1990 – 2003) ، الثانية : (2004 – 2018) .

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا– مساهمة القطاع الزراعى فى هيكل الناتج العربى الاجمالى:

تشير بيانات جدول (1): إلي مساهمة القطاع الزراعى فى هيكل الناتج العربى الاجمالى خلال الفترة (2010، 2015–2017) تبين أنها تساهم بنحو 6.2%، 5.8%، 6%، 5.6% خلال الفترة المشار اليها ، بينما بلغ مساهمة القطاع السلعي بنحو 57,2 %،47%، 44,5%،46,7% لنفس الفترات، أما اجمالى قطاعات الخدمات منها فقدر بنحو 42,1%،52 %، 54,1%، 51,9 % لنفس الفترات.

جدول (1) مساهمة القطاع الزراعى فى هيكل الناتج العربى الاجمالى عامى 2010 – 2017

القطاعات	هيكل الناتج المحلى الاجمالى %				معدل النمو السنوى بالاسعار الجارية *		
	2010	2015	2016	2017	(2010 – 2015)	(2015 – 2016)	(2016 – 2017)
قطاعات الانتاج السلعى منها	57,2	47	44,5	46,7	0,8–	8,2–	8,8
الزراعة	6,2	5,8	6	5,6	1,8	0,4	2,8–
الصناعات الاستخراجية	33,9	21,5	18,5	21,7	5,7–	16,7–	21,5
الصناعات التحويلية	9,5	10,6	10,6	10,2	5,5	3,8–	0,5
باقى قطاعات الانتاج	7,6	9,1	9,4	9,1	7	0,1	0,5
اجمالى قطاعات الخدمات منها	42,1	52	54,1	51,9	7,7	0,7	0,4–
الخدمات الحكومية	11,3	14,4	15,3	14,3	2,7	3,3	3,3–
صافى الضرائب غير المباشرة	0,9	0,9	1,8	1,8	4,8	89	4,4
الناتج المحلى الاجمالى	**100**	**100**	**100**	**100**	**3,2**	**3,1–**	**3,8**

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – أعداد مختلفة.

ثانيا – المؤشرات الاقتصادية في الوطن العربي:

1. **الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دولار:** أشارت التقديرات الإحصائية بالجدول (1) الي أن إجمالي قيمه الناتج المحلى في الوطن العربي قد تراوحت بين حد أدنى قدره 503.782 مليار دولار عام 1994 وحد أقصى بلغ نحو 2839.5 مليار دولار عام ٢٠١٥ . وأوضحت نتائج الجدول رقم () ومعادلة (1) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلى الإجمالي في الوطن العربي خلال فترة الدراسة ، فقد تبين تزايد إجمالي الناتج المحلى بمقدار سنوي قدر بنحو 119140,1 مليار دولار، بمعدل بلغ نحو 7,92 % من المتوسط السنوي البالغ نحو 1503962 مليار دولار ، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائياً عند مستوى معنوية ٠١,٠ ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0,887 % الأمر الذي يشير إلى أن 88,7 % من هذا التزايد يرجع الى التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

2-الناتج الزراعي الاجمالي بالمليون دولار: باستعراض بيانات جدول رقم (1) تبين أن الناتج الزراعي الاجمالي بالمليون دولار خلال الفترة (1994-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 59228 مليون دولار عام 2002، وحد أعلي بلغ حوالي 169063 مليون دولار عام 2018، بينما بلغ متوسط الناتج الزراعي الاجمالي بالمليون دولار خلال فترة الدراسة حوالي 102350مليون دولار.

وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام الناتج الزراعي الاجمالي بالمليون دولار خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (2) ومعادلة) (2) ، يتبين أن الناتج الزراعي الاجمالي يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 4370مليون دولار، بمعدل زيادة بلغ نحو 4,25% من متوسط الناتج الزراعي الاجمالي المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0,807، أي أن 80,7% من التغيرات في الناتج الزراعي الاجمالي ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

جدول (2) : تطور الناتج المحلى الاجمالى العربى بالمليار دولار خلال الفترة (2000 – 2018) القيمة : بالمليار جنيه

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دولار	الناتج الزراعي الاجمالي بالمليون دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالدولار	نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي
1994	503782	68384	2155,08	292,53	13,6
1995	522472	68544	4764,73	257,66	13,1
1996	568492,5	74953,1	5170,96	266,55	13,2
1997	592673,8	75450	5311,23	263,91	12,7
1998	581769	82305	2207,22	312,26	14,1
1999	647147	81004	2452,21	306,94	12,5
2000	705340,5	79548	2613,29	294,73	11,3
2001	656136	64499	2376,9	232,77	9,8
2002	679896,7	59227,5	2292,84	199,73	8,7
2003	726931	67379	2371	220	9,3
2004	742066	68850	2354	216	9,3
2005	1095017	70431	3457	222	6,4
2006	1313276	81394,9	4043	250,6	6,2
2007	1510629	91705,9	4534	275	6,1
2008	1905019	104442,5	5541	303,8	5,5
2009	1793619	117353,5	5075	332	6,5
2010	2089983	128028,90	5783	354	6,1
2011	2458319	136358,90	6791	377	5,5
2012	2681810	140424,50	7218	378	5,2
2013	2750604	148811,00	7207	390	5,4
2014	2795956	155243,90	7150	397	5,6
2015	2839543	142956,2	7125	902	5.0
2016	2501856	148006,4	6164	923	5.9
2017	2379534	144376	5757	895	6.1
2018	2557185	169063,14	6041	1040	6,6
المتوسط	**1503962**	**102750**	**4638**	**396**	**8**

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – أعداد مختلفة.

3-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار

تشير بيانات جدول رقم (1) الي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار خلال الفترة (1994-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 2354 دولار عام 2004، وحد أعلي بلغ حوالي 7218 دولار عام 2012، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة حوالي 4638 دولار. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دولار

خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (2) ومعادلة) (3) ، يتبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 181.42 دولار، بمعدل زيادة بلغ نحو 3,91% من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0,517، أي أن 52% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

4-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالدولار

تشير بيانات جدول رقم (1) الي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي **الزراعي** بالدولار خلال الفترة (1994-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 199.73 دولار عام 2002، وحد أعلي بلغ حوالي 1040 دولار عام 2018، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة حوالي 396 دولار. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي دولار خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (2) ومعادلة) (3) ، يتبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 24.57 دولار، بمعدل زيادة بلغ نحو 6.20% من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0,525، أي أن 52.5% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

5-نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي: تشير بيانات جدول رقم (1) الي أن نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي خلال الفترة (1994-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 5% عام 2015 وحد أعلي بلغ حوالي 14.1% عام 1998، بينما بلغ نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي 8%.

وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (2) ومعادلة (3) ، يتبين أن نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي يتناقص سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 0.389، بمعدل نقص بلغ نحو 4.13% من نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0,802، أي أن 80% من التغيرات في نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج الإجمالي ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

جدول (3) معادلات الاتجاه الزمني لتطور للناتج المحلي الاجمالي والزراعي ومتوسط نصيب الفرد بالوطن العربي خلال الفترة (1994-2018)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	متوسط الفترة	R2	F	معدل التغير السنوي %
1	الناتج المحلي الاجمالي	$\hat{Y}$ = 62755+ 119140x **(13,15)	**1503962**	0,887	172,9	7,92
2	الناتج المحلي الزراعي	$\hat{Y}$ = 45942,3+ 4369,7x **(9,81)	**102750**	0,807	96,26	4,25
3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	$\hat{Y}$ =2279,7+ 181,42x **(4,97)	**4638**	0,517	24,67	3,911
4	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	$\hat{Y}$ =76,64 +24,57 x **(5,04)	396	0,525	25,4	6,20
5	نسبة الناتج الزراعي الي الناتج الاجمالي	$\hat{Y}$ = 13,45- 0,389x **(9,96-)	8	0,802	93,29	8,00

حيث تشير: $\hat{Y}$ = القيمة التقديرية للمتغيرات في السنة,

x = متغير الزمن (1، 2، 3،,,,,,,,,,,,,,19)

2R = معامل التحديد F = قيمة معنوية النموذج,

القيم ما بين الاقواس أسفل المتغيرات قيمة t المحسوبة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (2).

أهم المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي

1- **تطور إجمالي الناتج المحلي العراقي بالاسعار الجارية :** تشير بيانات جدول رقم (4) الي أن أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار خلال الفترة (1990-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 42.45 مليار دولار عام 1990، وحد أعلي بلغ حوالي 167.200 مليار دولار عام 2018، بينما بلغ أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار خلال فترة الدراسة حوالي 101.752 مليار دولار. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (5) ومعادلة) (1) ، يتبين أن متوسط أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 10.868 مليار دولار، بمعدل زيادة بلغ نحو 10.68% من أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0,872، أي أن 87% من التغيرات في أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

2- **تطور إجمالي الناتج المحلي العراقي بالاسعار الثابتة :** تشير بيانات جدول رقم (4) الي أن أجمالي الناتج المحلى بالاسعار الثابتة للعراق بالمليار دولار خلال الفترة (1990-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 72.36 مليار دولار عام 1991، وحد أعلي بلغ حوالي 598 مليار دولار عام 2018، بينما بلغ أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار بالاسعار الثابتة خلال فترة الدراسة حوالي 319.01 مليار دولار. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام أجمالي الناتج المحلى بالاسعار الثابتة للعراق بالمليار دولار خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (5) ومعادلة) (2) ، يتبين أن متوسط أجمالي الناتج المحلى بالاسعار الثابتة للعراق بالمليار دولار يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 18.003 مليار دولار، بمعدل زيادة بلغ نحو 5.64% من أجمالي الناتج المحلى للعراق بالمليار دولار بالاسعار الثابتة المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0,916، أي أن 91.6% من التغيرات في أجمالي الناتج المحلى بالاسعار الثابتة للعراق بالمليار دولار ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

3- **تطور الرقم القياسي العام في العراق:** تشير بيانات جدول رقم (4) الي أن الرقم القياسي العام في العراق خلال الفترة (1990-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 0.03 عام 1990، وحد أعلي بلغ حوالي 125.01 عام 2018، بينما بلغ متوسط الرقم القياسي العام في العراق خلال فترة الدراسة حوالي 56.02. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام للرقم القياسي العام في العراق خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (5) ومعادلة) (3) ، يتبين أن الرقم القياسي العام في العراق يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 5.53 ، بمعدل زيادة بلغ نحو 9.87% من الرقم القياسي العام في العراق المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0.915، أي أن 91.5% من التغيرات في الرقم القياسي العام في العراق ترجع لعامل الزمن.

4- **تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالعراق:** تشير بيانات جدول رقم (4) الي أن تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالعراق خلال الفترة (1990-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 0.03 عام 1990، وحد أعلي بلغ حوالي 120 عام 2018، بينما بلغ متوسط تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالعراق خلال فترة الدراسة حوالي 55.86. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالعراق خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (5) ومعادلة) (4) ، يتبين أن تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالعراق يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 5.50 ، بمعدل زيادة بلغ نحو 9.84% من تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالعراق المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0.914، أي أن 91.4% من التغيرات في تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالعراق ترجع لعامل الزمن.

أ- **تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي :** تشير بيانات جدول رقم (4) الي أن تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي خلال الفترة (1990-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 0.43 عام 1990، وحد أعلي بلغ حوالي 520.33 عام 2012، بينما بلغ متوسط تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي خلال فترة الدراسة حوالي 55.86. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام تطور سعر الصرف للدينار العراقي خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (5) ومعادلة) (5) ، يتبين أن تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي يزداد سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى 18.70 ، بمعدل زيادة بلغ نحو 7.56% من تطور سعر الصرف للدينار العراقي المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0.820، أي أن 82% من التغيرات في تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي ترجع لعامل الزمن.

ب- **تطور سعر الصرف للدينار العراقي :** تشير بيانات جدول رقم (4) الي أن تطور سعر الصرف للدينار العراقي خلال الفترة (1990-2018) قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 1166 عام 2013، 2014، وحد أعلي بلغ حوالي 2002.29 من عام 1990حتي عام 2002، بينما بلغ متوسط تطور سعر الصرف للدينار العراقي خلال فترة الدراسة حوالي 1587.78. وبدراسة النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام تطور سعر الصرف للدينار العراقي خلال فترة الدراسة كما هو وارد فى جدول (5) ومعادلة) (6) ، يتبين أن تطور سعر الصرف للدينار العراقي يتناقص سنوياً بمقدار مؤكد إحصائياً بلغت حوالى - 41.99 ، بمعدل نقص بلغ نحو 2.64% من تطور سعر الصرف للدينار

العراقي المشار إلية خلال فترة الدراسة ، وبلغ معامل التحديد 0.916، أي أن 91.6% من التغيرات في تطور سعر الصرف للدينار العراقي ترجع لعامل الزمن.

جدول (4) أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة علي الاقتصاد القومي العراقي وعلاقتها بالتضخم خلال الفترة (1990-2018)

السنوات	الناتج المحلي	الرقم القياسي	المستهلكين	سعر الصرف الحقيقي	سعر الصرف	الناتج المحلي الثابت	عدد السكان	التضخم
1990	55.93	0.03	0.03	0.43	2002.39	201.27	235000	90.50
1991	42.45	0.07	0.07	0.87	2002.39	72.36	238500	180.95
1992	115.11	0.13	0.13	1.75	2002.39	95.95	240350	83.62
1993	321.65	0.40	0.40	3.66	2002.39	125.01	2453	207.69
1994	1658.33	2.20	2.20	17.80	2002.39	129.83	248906	448.50
1995	6695.48	10.73	10.73	68.95	2002.39	132.58	250121	387.31
1996	6500.92	9.00	9.00	59.21	2002.39	147.19	251335	-16.12
1997	15093.14	11.08	11.08	111.47	2002.39	178.45	256942	23.06
1998	17125.85	12.72	12.72	92.75	2002.39	240.66	264274	14.77
1999	34464.01	14.32	14.32	156.48	2002.39	282.97	276145	12.58
2000	50213.70	15.03	15.03	219.91	2002.40	286.95	282395	4.98
2001	41314.57	17.49	17.49	173.06	2002.41	293.57	291258	16.37
2002	41022.93	20.87	20.87	181.70	2002.37	273.31	296531	19.32
2003	29585.79	27.89	27.89	192.31	1450.20	182.84	303298	33.62
2004	53235.36	35.40	35.40	218.58	1453.42	281.87	308891	26.96
2005	73533.60	48.49	48.49	280.46	1472.00	294.27	316789	36.96
2006	95587.95	74.31	74.31	321.24	1467.42	324.16	324826	53.25
2007	111455.81	97.21	97.21	359.81	1254.57	328.63	333179	30.82
2008	157026.06	99.80	99.80	459.45	1193.08	355.67	343772	2.67
2009	130643.20	97.61	97.61	366.96	1170.00	367.69	353396	-2.19
2010	162064.57	100.00	100.00	422.90	1170.00	391.23	361377	2.45
2011	217327.11	105.60	105.60	516.52	1170.00	420.75	361994	5.60
2012	254225.49	112.03	112.03	520.33	1166.17	479.39	371527	6.09
2013	273600.00	114.14	114.14	511.46	1166.00	515.82	381646	1.88
2014	273600.00	116.69	116.69	498.47	1166.00	519.43	390629	2.24
2015	207200.00	118.32	118.32	364.47	1167.33	532.30	398489	1.39
2016	201200.00	118.94	118.94	308.25	1182.00	604.55	405857	0.53
2017	228700.00	119.16	119.16	349.70	1184.00	594.45	413355	0.18
2018	267200.00	125.01	120.25	397.04	1182.75	598.20	423297	-0.67
المتوسط	**101752.03**	**56.02**	**55.86**	**247.45**	**1587.79**	**319.01**	**307811.45**	**57.77**

المصدر جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي (موقع البنك علي الشبكة القومية للانترنت).

جدول (5) معادلات الاتجاه الزمني لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية في العراق خلال الفترة (1990-2018)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	متوسط الفترة	R2	F	معدل التغير السنوي %
1	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	$\hat{Y}$ = 61264.1+ 10867.7x **(13,6)	101752	0.872	184.7	10.68
2	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة	$\hat{Y}$ = 48.96+ 18,003x **(17.13)	319.01	0.916	293.4	5.64
3	الرقم القياسي العام	$\hat{Y}$ =-26.61+ 5,53x **(17,2)	56.02	0.915	264.3	9.87
4	الارقام القياسية لاسعار المستهلكين	$\hat{Y}$ =-26.61+5,50 x **(16.9)	55.86	0.914	285.8	9.84
5	سعر الصرف الحقيقي	$\hat{Y}$ -33.09+ 18,70 x **(11.1)	247.45	0.820	123.12	7.56
6	سعر الصرف الجاري	$\hat{Y}$ = 2217.6- 41,99x **(11.94-)	1587.8	0.834	135.5	2.64

حيث تشير: $\hat{Y}$ = القيمة التقديرية للمتغيرات في السنة,

x = متغير الزمن (1، 2، 3،,,,,,,,,,,,,,19)

2R = معامل التحديد F = قيمة معنوية النموذج,

القيم ما بين الاقواس أسفل المتغيرات قيمة t المحسوبة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (4).

1- **نتائج مصفوفة الارتباط المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ونسبة التضخم في العراق خلال الفترة (1990-2018)**

تبين من دراسة نتائج مصفوفة الارتباط المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ونسبة التضخم في العراق خلال الفترة (1990-2018) جدول (6) تبين الاتي

- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي والرقم القياسي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0,956) وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي يؤدي الي زيادة الرقم القياسي .
- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي والرقم القياسي للمستهلكين حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0,955) وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي يؤدي الي زيادة الرقم القياسي .
- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي وسعر الصرف الحقيقي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0.916) وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الحقيقي يؤدي الي زيادة الناتج المحلي .
- وجود ارتباط قوي سالب بين كل من الناتج المحلي وسعر الصرف حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (-0.886) وهذا يعني أن تناقص سعر الصرف يؤدي الي تناقص الناتج المحلي
- وجود ارتباط سالب بين كل من الناتج المحلي ونسبة التضخم حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (-0.886) وهذا يعني أن تناقص نسبة التضخم يؤدي الي تناقص الناتج المحلي .

2- نتائج مصفوفة الارتباط المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ونسبة التضخم في العراق خلال الفترة (1990-2002) تبين من دراسة نتائج مصفوفة الارتباط المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ونسبة التضخم في العراق خلال الفترة (1990-2002) جدول (7) تبين الاتي

- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي والرقم القياسي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0.884) وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي يؤدي الي زيادة الرقم القياسي .
- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي والرقم القياسي للمستهلكين حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0,884) وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي يؤدي الي زيادة الرقم القياسي .
- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي وسعر الصرف الحقيقي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0.978) وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الحقيقي يؤدي الي زيادة الناتج المحلي .

- وجود ارتباط بين كل من الناتج المحلي وسعر الصرف حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0.428) وهذا يعني أن تناقص سعر الصرف يؤدي الي تناقص الناتج المحلي .
- وجود ارتباط سالب بين كل من الناتج المحلي ونسبة التضخم حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (−0.537) وهذا يعني أن تناقص نسبة التضخم يؤدي الي تناقص الناتج المحلي .

جدول (6) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالتضخم خلال الفترة (1990−2018)

المتغيرات	الناتج المحلي	الرقم القياسي	المستهلكين	سعر الصرف الحقيقي	سعر الصرف	الناتج المحلي الثابت	عدد السكان	التضخم
الناتج المحلي	1.000							
الرقم القياسي	0.956	1.000						
المستهلكين	0.955	1.000	1.000					
سعر الصرف الحقيقي	0.916	0.925	0.926	1.000				
سعر الصرف	-0.886	-0.956	-0.957	-0.907	1.000			
الناتج المحلي الثابت	0.937	0.920	0.918	0.840	-0.825	1.000		
عدد السكان	0.797	0.821	0.820	0.791	-0.779	0.828	1.000	
التضخم	-0.468	-0.481	-0.481	-0.551	0.465	-0.551	-0.519	1.000

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي (جدول 4) باستخدام برنامج spss.

جدول (7) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالتضخم خلال الفترة (1990−2002)

المتغيرات	الناتج المحلي	الرقم القياسي	المستهلكين	سعر الصرف الحقيقي	سعر الصرف	الناتج المحلي الثابت	عدد السكان	التضخم
الناتج المحلي	1.000							
الرقم القياسي	0.884	1.000						
المستهلكين	0.884	1.000	1.000					
سعر الصرف الحقيقي	0.978	0.936	0.936	1.000				
سعر الصرف	0.428	0.196	0.196	0.394	1.000			
الناتج المحلي الثابت	0.900	0.825	0.825	0.876	0.374	1.000		
عدد السكان	0.500	0.565	0.565	0.536	0.160	0.462	1.000	
التضخم	-0.537	-0.477	-0.477	-0.524	-0.177	-0.583	-0.299	1.000

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي (جدول 4) باستخدام برنامج spss.

3−نتائج مصفوفة الارتباط المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ونسبة التضخم في العراق خلال الفترة (2003−2018)

تبين من دراسة نتائج مصفوفة الارتباط المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ونسبة التضخم في العراق خلال الفترة (2003−2018) جدول (8) تبين الاتي:

- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي والرقم القياسي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0.87) وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي يؤدي الي زيادة الرقم القياسي .
- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي والرقم القياسي للمستهلكين حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0,87) وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي يؤدي الي زيادة الرقم القياسي .
- وجود ارتباط قوي موجب بين كل من الناتج المحلي وسعر الصرف الحقيقي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (0.74) وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الحقيقي يؤدي الي زيادة الناتج المحلي .
- وجود ارتباط قوي سالب بين كل من الناتج المحلي وسعر الصرف حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (−0.79) وهذا يعني أن تناقص سعر الصرف يؤدي الي تناقص الناتج المحلي .

- وجود ارتباط سالب بين كل من الناتج المحلي ونسبة التضخم حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي (−0.73) وهذا يعني أن تناقص نسبة التضخم يؤدي الي تناقص الناتج المحلي .
- يوجد ارتباط سالب قوي بين معدل أو نسبة التضخم والارقام القياسية والمستهلكين وسعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي بالاسعار الثابتة وعدد السكان بلغت −0.74%،−0.74%،−0.52%، −0.69%، − 0.75 % .

جدول (8) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالتضخم خلال الفترة (2003−2018)

المتغيرات	الناتج المحلي	الرقم القياسي	المستهلكين	سعر الصرف الحقيقي	سعر الصرف	الناتج المحلي الثابت	عدد السكان	التض خم
الناتج المحلي	1.00							
الرقم القياسي	0.87	1.00						
المستهلكين	0.87	1.00	1.00					
سعر الصرف الحقيقي	0.74	0.63	0.64	1.00				
سعر الصرف	−0.79	−0.90	−0.91	−0.70	1.00			
الناتج المحلي الثابت	0.86	0.84	0.83	0.32	−0.68	1.00		
عدد السكان	0.86	0.88	0.87	0.36	−0.75	0.98	1.00	
التضخم	−0.73	−0.74	−0.74	−0.52	0.91	−0.69	−0.75	1.00

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي (جدول 4) باستخدام برنامج spss.

أثر معدل التضخم علي أهم المؤشرات الاقتصادية باستخدام العلاقات الانحدارية البسيطة

- **العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الجارية**

بدراسة العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الجارية للفترة (1990−2018) جدول (9) تبين أن العلاقة بينهما عكسية سالبة وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي 0,05 ويشير معامل التحديد الى أن 22% من التغير في معدل التضخم سنويا ترجع إلي التغير في الناتج المحلي بالاسعار الجارية .

- **العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والرقم القياسي**

بدراسة العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والرقم القياسي للفترة (1990−2018) جدول (9) تبين أن العلاقة بينهما عكسية سالبة وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي 0,05 ويشير معامل التحديد الى أن 23% من التغير في معدل التضخم سنويا ترجع إلي التغير في الرقم القياسي .

- **العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وأسعار المستهلكين**

بدراسة العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وأسعار المستهلكين للفترة (1990−2018) جدول (9) تبين أن العلاقة بينهما عكسية سالبة وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي 0,05 ويشير معامل التحديد الى أن 23% من التغير في معدل التضخم سنويا ترجع إلي التغير في أسعار المستهلكين.

- **العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي**

بدراسة العلاقة الانحدارية بين العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي للفترة (1990−2018) جدول (9) تبين أن العلاقة بينهما عكسية سالبة وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي 0,05 ويشير معامل التحديد الى أن 30% من التغير في معدل التضخم سنويا ترجع إلي التغير في سعر الصرف الحقيقي .

- **العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وسعر الصرف**

بدراسة العلاقة الانحدارية بين العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وسعر الصرف للفترة (1990−2018) جدول (9) تبين أن العلاقة بينهما موجبة وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي 0,05 ويشير معامل التحديد الى أن 22% من التغير في معدل التضخم سنويا ترجع إلي التغير في سعر الصرف .

- **العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الثابتة**

بدراسة العلاقة الانحدارية بين العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الثابتة للفترة (1990-2018) جدول (9) تبين أن العلاقة بينهما عكسية سالبة وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي 0,05 ويشير معامل التحديد الى أن 30% من التغير في معدل التضخم سنويا ترجع إلي التغير في الناتج المحلي بالاسعار الثابتة .

جدول (9) العلاقات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية المؤثرة لاثر التضخم على الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2018)

م	المتغير المستقل	المعـــــــــــــــــادلات	$ر^2$	ف	المعنوية
1	العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الجارية	ص^هـ = 111.24 -0,0005 س1 هـ (2.75-)*	0.22	7.58	معنوي
2	العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والرقم القياسي	ص^هـ = 119.34 -1,099 س2 هـ (2.85-)*	0.23	8.11	معنوي
3	العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وأسعار المستهلكين	ص^هـ 119.51 - 3,88 س3هـ (2.85-)	0.23	8.13	معنوي
4	العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي	ص^هـ = 145.05 + 0,25 س4هـ (3.043-)*	0.30	11.79	معنوي
5	العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وسعر الصرف	ص^هـ =-154.3+0,134س5هـ (2.73)*	0.22	7.44	معنوي
6	العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الثابتة	ص^هـ =-181.16+0,387س6هـ (3.43-)	0.30	11.75	معنوي
7	العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وعدد السكان	ص^هـ =-273.87 + 0,0007س7هـ (3.15-)	0.27	9.93	معنوي

- ص^هـ تشير إلى القيمة التقديرية لمعدل التضخم في السنة هـ.
- س1 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الجارية في السنة هـ.
- س2 هـ يمثل القيمة التقديرية بين معدل التضخم والرقم القياسي في السنة هـ.
- س3 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وأسعار المستهلكين في السنة هـ.
- س4 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي في السنة هـ.
- س5 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وسعر الصرف في السنة هـ.
- س6 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الثابتة في السنة هـ.
- س7 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وعدد السكان في السنة هـ.
- المصدر: جمعت وحسبت من جداول (4) بالدراسة
- العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وعدد السكان

بدراسة العلاقة الانحدارية بين العلاقة الانحدارية بين معدل التضخم وعدد السكان (1990-2018) جدول (9) تبين أن العلاقة بينهما عكسية سالبة وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي 0,05 ويشير معامل التحديد الى أن 27% من التغير في معدل التضخم سنويا ترجع إلي التغير في عدد السكان .

أثر معدل التضخم علي المؤشرات الاقتصادية الكلية

تم إجراء العديد من المحاولات للعلاقات الخطية المتعددة للمتغيرات التفسيرية التى تتضمنها الدراسة والتى يفترض تأثيرها على معدل التضخم فى العراق وطبقا للمعايير الاحصائية التى يجب توافرها فى النموذج، بالاضافة الى المنطقية الاقتصادية، فقد تم الحصول على أفضل هذه النماذج المتفقة مع المنطق الاقتصادى والاحصائى كما يلى:

ص^هـ = -153.45 + 0,0002 س1 هـ - 0,26 س2 هـ + 1,22 س3 هـ-0.13 س4هـ

(2,11-)* (1.11) (0.24-) (2.22)*

+0.21 س 5هـ -0.14 س6هـ - 0.0003س7هـ

(1.402-) * (2.3-) **(8,29)

$ر^2$ = 0,977 & ف = 48.62

- حيث (ص^م) تشير إلى القيمة التقديرية لمعدل التضخم في صورة نسبة مئوية .
- ص^هـ تشير إلى القيمة التقديرية لمعدل التضخم في السنة هـ.
- س1 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الجارية في السنة هـ.
- س2 هـ يمثل القيمة التقديرية بين معدل التضخم والرقم القياسي في السنة هـ.
- س3 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وأسعار المستهلكين في السنة هـ.
- س4 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي في السنة هـ.
- س5 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وسعر الصرف في السنة هـ.
- س6 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الثابتة في السنة هـ.
- س7 هـ القيمة التقديرية بين معدل التضخم وعدد السكان في السنة هـ.

وتشير قيمة معامل التحديد الى ان نحو 97.7% من التغير فى معدل التضخم في العراق انما يرجع تأثيرها الى المتغيرات التفسرية بالمعادلة، وتشير قيمة (ف) الى معنوية النموذج، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن كل من متغيرات اعداد كتاكيت التسمين، وسعر صرف العملة، السعر المحلى للدجاج يفسروا نحو 97.7% من التغير فى معدل التضخم في العراق يرجع الى عوامل غير مقيسة فى الدالة، وتشير النتائج الي وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الجارية ، بينما تبين وجود علاقة سالبة بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي ، معدل التضخم وسعر الصرف ، معدل التضخم والناتج المحلي بالاسعار الثابتة وثبوت المعنوية الاحصائية للمتغيرات المشار أليها ، وتبين وجود علاقة غير بين معدل التضخم وباقي المتغيرات.

الملخص باللغة العربية

أشارت نتائج البحث الي مساهمة القطاع الزراعى فى هيكل الناتج العربى الاجمالى خلال الفترة (2010، 2015–2017) تبين أنها تساهم بنحو 6.2%، 5.8%، 6%، 5.6% خلال الفترة المشار اليها ، بينما بلغ مساهمة القطاع السلعي بنحو 57,2%، 47%، 44,5%،46,7% لنفس الفترات، أما اجمالى قطاعات الخدمات منها فقدر بنحو42,1%،52 %، 54,1%، 51,9 % لنفس الفترات.

ونظرا للظروف القاسية التي مرت بها العراق فانها عجزت عن إيجاد آليات للسيطرة على أسعار السوق التي تحدد مستويات التضخم الجامح، الذي بات يهدد مستويات الدخل الحقيقي للفرد، وذلك على رغم اعتمادها سياسة نقدية انفردت بها على مستوى العالم عبر هيمنتها وفي شكل مطلق وتحكمها بأسعار صرف العملة الأجنبية من خلال مزاد البنك المركزي اليومي. حيث تشير إحصاءات وزارة التخطيط العراقية عن ارتفاع آخر في معدلات التضخم، شهده عام 2017 وبنسبة 0.8 في المئة عن معدلات 2016 ، ويُعتبر الرقم القياسي العام من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في العراق، إذ يعكس التغيير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين. ويرصد المؤشر 416 سلعة وخدمة يجمعها الجهاز المركزي للإحصاء شهرياً من مدن العراق. كما أن مشكلة التضخم ظاهرة يواجهها معظم دول العالم المعتمدة نظام السوق الحر، لكن تتباين أسباب التضخم وأنواعه بين دولة وأخرى. إذ يحدث ارتفاع في قيمة سلعة محددة لكنه موقت في موسم أو مناسبة ستزول بعد فترة قصيرة، وهو لا يُعد تضخم الذي يجب أن يتسم بالاستمرارية والشمول، ومشكلة التضخم في العراق، وهو يوصف دائماً بالمستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، ترك شعوراً حقيقياً بتراجع قدرة الأفراد على الحصول على حاجاتهم الضرورية، بمعنى أن هناك مشكلة تضخم حقيقية، على رغم انخفاض معدلاته خلال العقد الماضي مقارنة بأعوام سبقت عام 2003. انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط منخفضة جداً، بحيث لا تتجاوز35 مليون دولار، وهذا يؤدي إلى قصور في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد، مثل الطاقة والوقود والنقل والمواصلات وقطاعات خدمية أخرى. أن التضخم زاد من أعباء العائلة العراقية، لأن العائلات التي تعيش من دون مورد مالي محدد قللت من استهلاكها وأعادت ترتيب أولوياتها الاستهلاكية، لعدم قدرتها على تغطية الزيادة في الأسعار الناجمة عن الارتفاع المستمر في أسعار بعض السلع وتحديداً المشتقات النفطية. وتشير نتائج البحث الي وجود علاقة معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية وهي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والحقيقية وسعر الصرف الحقيقي

التوصيات :

- معالجة صعود مستويات التضخم تكون عبر آليات تعمل عليها الدولة، وتبدأ من تقنين إصدار العملة لأنها غير مسيطر عليها حالياً، إذ لم تكن تتخطى 11 تريليون دينار (9 بلايين دولار عام 2004، وتتجاوز حالياً 42 تريليون دينار. حيث يتطلب الامر تقليل النقد لامتصاص القوة الشرائية وإبعاد النقود عن أسواق سلع الاستهلاك، لتحقيق تناسب بين الناتج القومي والزيادة في حجم النقد المتداول.
- ضرورة ترشيد سياسة الإقراض ومنح الائتمان والكف عن أسلوب تمويل العجز، وإعادة النظر في أولويات الإنفاق العام والاهتمام بنظام الضرائب أي زيادة حجم الضرائب ونسبتها، التي تفرض على الدخل القومي.، والحفاظ على استقرار مستويات الأسعار والاهتمام بنظام الرواتب خلال تطبيق سياسة أجور، تستهدف ضبط معدلات الزيادة النقدية طبقاً لصعود معدلات إنتاجية العمل.
- **المراجع**

- اميرة عبدالسلام محمد بشير، محددات التضخم فى السودان خلال الفترة (1980 –2008م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م.
- بلعزوز بن علي،" محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص141 .
- حباب التوم شرفى عبدالله، اثر التضخم وسعر الصرف على مبزان المدفوعات فى السودان فى الفترة (2002 –2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015.
- خالد حسين احمد عبدالله، ادوات اليساسة المالية والنقدية واثرها فى محاربة التضخم فى السودان خلال الفترة (1980 –2005م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م.
- الدرديرى اسماعيل بلال، دور السياسة المالية والنقدية فى ضبط التضخم فى السودان فى الفترة (1970 –2006م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.
- ريان ابراهيم الحسين محمد، استخدام نماذج المعادلات الآنية لدراسة محددات التضخم فى السودان فى الفترة (1990 –2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م..
- صندوق النقد الدولي (2018) قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الشبكة القومية للانترنت.
- عبدالماجد المكاوى رحمة الله، مشكلة التضخم فى السودان الأسباب والمعالجات فى الفترة (1982 –1999م)، جامعة امدرمان الاسلامية، 2002م.
- غازي حسين عناية،" التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص10 –11
- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، "النقود وأعمال البنوك"، الدار الجامعية الإسكندرية– مصر، 2002–2003 ، ص 382 ، 383
- نامد فاروق على سيد احمد، مشكلة الارتباط الخطى المتعدد دراسة قياسية لمصادر التضخم فى اقتصاد السودان للفترة (1985–1998م)، جامعة امدرمان الاسلامية، 2006م.
- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – أعداد مختلفة. الشبكة القومية للانترنت.

An Economic Study to Estimate the Impact of Inflation on the Performance of the Most Important Productive Sectors in the Arab World

El Sayed Hassan Gado [1] - Saeed Abass Mohammed Rashad[2]
Ahmed Abd El- Salam Jagheef Al-Nasiri [3]
[1]Professor of Agriculture Economics-College of Agriculture, Benha University.
[2]Prof. of Agricultural Extension, Faculty of Agriculture, Banha University
[3]Bachelor of Agricultural Science - College of Agriculture - Tikrit University
Corresponding author: ahmedsalam123@gmail.com

Abstract

The results of the research indicated that the contribution of the agricultural sector to the structure of Arab GDP during the period (2010, 2015-2017) shows that it contributes about 6.2%, 5.8%, 6% and 5.6% during the mentioned period, while the contribution of the commodity sector reached 57.2%. Total services sectors were estimated at 42.1%, 52%, 54.1% and 51.9% for the same periods .Given the harsh conditions that Iraq has gone through, it has been unable to find mechanisms to control market prices that determine the levels of hyperinflation, which now threatens the real income levels of the individual, despite the adoption of monetary policy unique in the world through its hegemony and in absolute form and governed by exchange rates Foreign through the daily central bank auction. Where the statistics of the Iraqi Ministry of Planning for another rise in inflation rates, witnessed in 2017 and by 0.8 percent from 2016 rates, and the general index is one of the most used indicators in measuring inflation in Iraq, reflecting the change in the prices of goods and services to consumers. The index monitors 416 goods and services collected by the Central Bureau of Statistics monthly from the cities of Iraq. The problem of inflation is a phenomenon faced by most countries in the world adopted a free market system, but the causes of inflation and types vary from one country to another. There is an increase in the value of a specific commodity, but it is temporary in a season or occasion that will disappear after a short period. There is a real inflation problem, although its rates have declined over the past decade compared to years before 2003. The drop in gross domestic product (GDP) except oil is so low that it does not exceed $ 35 million. For vital sectors in the Economy, such as energy, fuel, transportation, and other service sectors. Inflation has increased the burdens of the Iraqi family, because families living without a specific financial resource have reduced their consumption and rearranged their consumption priorities because they are unable to cover the increase in prices resulting from the continuous rise in the prices of some commodities, especially oil derivatives. The results of the research indicate that there is a relationship of inflation rate and economic variables, the GDP of current and real prices and the real exchange rate

Recommendations:
Addressing the rise in inflation levels through state-operated mechanisms, starting from the legalization of currency issuance because it is not currently controlled, it did not exceed 11 trillion dinars ($ 9 billion in 2004, and currently exceeds 42 trillion dinars. Purchasing and removing money from the markets of consumer goods, to achieve a proportionate between the national product and the increase in the volume of money in circulation.
The need to rationalize the policy of lending and granting credit and stop the method of financing the deficit, and review the priorities of public spending and attention to the tax system, ie increase the size and proportion of taxes, which are imposed on national income. Cash increase rates according to the rise in labor productivity.